

حكم اعتماد الخطيب

على
العصا والقوس والسيف

أثناء خطبة الجمعة

إعداد

خالد بن محمود الجهني

عامله الله بلطفة

مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفر له ، ونعود بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهدى الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَالِهِ وَلَا تَمُونَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَتَقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّنْ نَارٍ وَجَعَلَهُ وَجْهَهُ مِنَ زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۚ يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧١-٧٠].

أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلاله، وكل ضلاله في النار؛ وبعد.

فإن المتأمل في السنة النبوية يجدها حوت كل صغيرة وكبيرة من فروع الدين وأصوله، ولم يترك النبي صلى الله عليه وسلم حتى أكمل لهم الدين الحنيف والشريعة

الغراء، وصدق الله حيث قال: ﴿الَّيْلَمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيَنَكُمْ وَأَتَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، لذا كان متحتماً على كل مسلم أن يتمثل

لهذه الأوامر الإلهية، وليرحذر من مخالفة أمره ﴿فَلَيَحْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُعَصِّبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] ، وهذه الأوامر

قسمها السادة العلماء قسمين، منها ما هو واجب متحتم فعله، يستحق

حكم اعتماد الخطيب على العصا والقوس والسيف أثناء خطبة الجمعة

تاركه العقاب^(١)، ومنها ما هو مستحب، لا يترتب على تركه عقاب، وإن كان يلام تاركه^(٢)، ومن السنن المستحب فعلها للخطيب يوم الجمعة على المنبر، الاعتماد على العصا، أو القوس، وقد تناولت في هذا البحث أربع مسائل تتعلق بها:

المسألة الأولى: حكم اعتماد الخطيب على القوس، أو العصا في الخطبة.

المسألة الثانية: حكم اعتماد الخطيب على السيف في الخطبة.

المسألة الثالثة: اليد التي يمسك بها الخطيب العصا، أو القوس.

المسألة الرابعة: ماذا يفعل الخطيب بيده إن لم يعتمد على العصا، أو القوس.
وقد عرضت هذه المسائل الأربع، عرضاً حديثياً وفقهياً، وبينت الراجح من أقوال السادة العلماء في كل مسألة منها.

هذا وأسائل الله أن يغفر لنا وآبائنا ومشايخنا وسائر المسلمين، وأن يثبتنا على الحق، وصلى الله وسلم وبارك على آله وصحبه أجمعين.

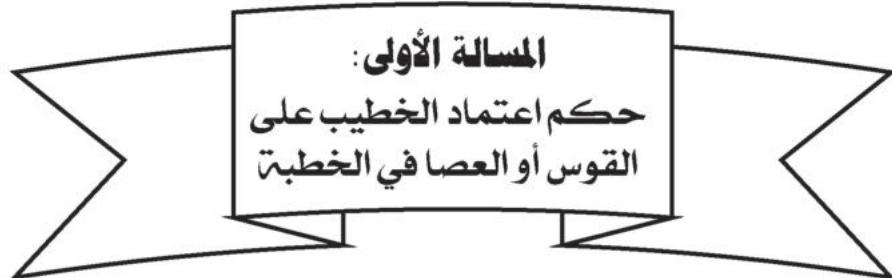
وكتب

خالد بن محمود الجهنفي

١٤٣٥ / ١ / ٨

(١) ينظر: شرح الكوكب المنير، لابن النجاشي الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيره حماد، طبعة: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، (١١ / ٣٤٥ - ٣٤٦).

(٢) ينظر: السابق، (١ / ٤٠٣ - ٤٠٢).



أختلف أهل العلم في حكم اعتماد الخطيب على القوس، أو العصا في الخطبة على قولين:

القول الأول: يستحب.

القائلون به:

١. المالكية^(١).

٢. الشافعية^(٢).

٣. الحنابلة^(٣).

(١) ينظر: المدونة، للإمام مالك بن أنس، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م، (١/٢٣٦)، والبيان والتحصيل، لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: الدكتور محمد حجي وآخرين، طبعة: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م، (١/٢٤٤).

(٢) ينظر: الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: الدكتور فوزي عبد المطلب، طبعة دار الوفاء، الطبعة الخامسة ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م، (٢/٥١١)، والمجموع، للإمام شرف الدين التوسي، تحقيق: الشيخ محمد نجيب الطيعي، طبعة عالم الكتب - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦ م، (٤/٢٧٨).

(٣) ينظر: المغني، لابن قدامة المقدسي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة دار عالم الكتب، الطبعة السادسة ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.

الأدلة:

١. عن الحَكَمِ بْنِ حَزْنِ الْكُلَفيِّ^(١) قَالَ: وَفَدْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَابِعَ سَبْعَةٍ، أَوْ تَاسِعَ تِسْعَةٍ^(٢)، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ زُرْنَاكَ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا بِخَيْرٍ، فَأَمَرَنَا، أَوْ أَمَرَ لَنَا بِشَيْءٍ مِّنَ التَّمْرِ، وَالشَّانِ إِذْ ذَاكَ دُونُ^(٣)، فَأَقْمَنَا بِهَا أَيَّامًا شَهِدْنَا فِيهَا الْجُمُعَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ مُتَوَكِّلًا عَلَى عَصَماً، أَوْ قَوْسٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ حَفِيفَاتٍ طَيِّبَاتٍ مُبَارَكَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَنْ تُطِيقُوا، أَوْ لَنْ تَفْعَلُوا كُلَّ مَا أُمِرْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ سَدَّدُوا^(٤) وَأَبْشِرُوا^(٥)»^(١).

.(١٧٩/٣)

(١) هو الحكم بن حزن بن كلفة بن حنظلة بن مالك الكلفي - بضم أوله وفتح اللام - صحابي وفد على النبي ﷺ ، وهذه النسبة إلى الكلفة وهو بطن من تميم. ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٣٦١)، والإصابة (٨٦-٨٧).

(٢) أي: حال كوني أحد السبعة الذين وفدوا إلى رسول الله ﷺ أو أحد التسعة. ينظر: شرح سنن أبي داود للعيني (٤/٤٣٦).

(٣) قوله: «والشأن إذ ذاك دون»: جملة حالية، والمعنى: والحال حينئذ دون أراد به قلة الأقوات وعدم السعة في الدنيا. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (٤٣٧/٢)، وشرح سنن أبي داود، للعيني (٤/٤٣٦).

(٤) قوله: «سَدَّدُوا»: يعني: اقصدوا واعملوا شيئاً لا تُعابون عليه، فلا تفرطوا في إرساله، ولا تشميره، وقال ابن الأثير: «أي: اطلبوا بأعمالكم السداد والاستقامة، وهو القصد في الأمر، والعدل فيه». ينظر: النهاية، (٣٥٢/٢).

(٥) قوله: «وَأَبْشِرُوا»: وفي بعض النسخ الصحيحة: «وَيُسِرُوا». ينظر: شرح سنن أبي داود، للعيني

أجيب عنه أن الاعتماد إنما يكون عند الحاجة، فإن احتاج الخطيب إلى اعتماد، مثل أن يكون ضعيفاً يحتاج إلى أن يعتمد على عصا فهذا سنة؛ لأن ذلك يعينه على القيام الذي هو سنة، وما أعاذه على سنة فهو سنة، أما إذا لم يكن هناك حاجة، فلا حاجة إلى حمل العصا^(٢).

الجواب: أن هذا التفريق يحتاج إلى دليل، ولا يوجد دليل -على قدر اطلاعي - عليه.

٢. عن عبد الله بن الزبير ، «أنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَخْطُبُ بِمِحْصَرَةٍ»^(٣).

(٤٣٦/٤).

(١) رواه أبو داود (١٠٩٨)، وأحمد (٢١٢/٤)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٦/٣)، والصغرى (٢٣٩/١)، وابن خزيمة (٣٥٢/٢)، وابن أبي علی في مسنده (٢٠٤/١٢)، والطبراني في الكبير (٣٤٩/٣)، جميعهم عن شهاب بن خراش عن شعيب بن زريق عن الحكم بن حزن الكلفي .

قال الحافظ في التلخيص (١٥٩/٢): «إسناده حسن، فيه شهاب بن خراش، وقد اختلف فيه، والأكثر وثقه، وقد صححه بن السكن وابن خزيمة».

وقال النووي في المجموع (٤/٢٧٧): «أما حديث الحكم بن حزن فحدث حسن رواه أبو داود وغيره بأسانيد حسنة».

وقال الألباني في الضعيفة (٣٨١/٢): إسناده حسن. وكذا حسن في الإرواء (٧٨/٣).

(٢) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، طبعة: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى شعبان ١٤٢٣ هـ ، (٥/٦٣).

(٣) المُحْصَرَةُ: ما اخْتَصَرَ الإِنْسَانُ بِيهِ فَأَمْسَكَهُ مِنْ عَصَا أَوْ مَقْرَعَةٍ، أَوْ عَنْزَةٍ، أَوْ عُكَازَةٍ، أَوْ قَضِيبٍ،

أجيب عنه بأنه ضعيف، فيه ابن هبيرة سيء الحفظ، كما بينا في الحاشية.

٣. عن ابن عباسٍ رضي الله عنهم، قال : «كانَ رَسُولُ اللَّهِ يُخْطِبُهُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي السَّفَرِ مُتَوَكِّلًا عَلَى قَوْسٍ قَائِمًا»^(٢).

أجيب عنه بأن إسناده واهٍ، فيه الحسن بن عمار، قال فيه أحمد: متروك، كما بينا في الحاشية.

٤. عن سعيدٍ مؤذنِ رَسُولِ اللَّهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ إِذَا خَطَبَ فِي الْحُرُبِ خَطَبَ عَلَى قَوْسٍ، وَإِذَا خَطَبَ فِي الْجُمُعَةِ خَطَبَ عَلَى عَصَمًا»^(٣).

وما أشبهها، وقد يتكلّم عليه. ينظر: لسان العرب، مادة «خصر».

(١) رواه ابن سعد في الطبقات (١/٣٧٧)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي (٤١٣)، والبغوي في شرح السنة (٤/٢٤٣)، وأبو نعيم في الحلية (٣/١٦٧)، جميعهم عن عبد الله بن هبيرة، عن أبي الأسود، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه.

قال الألباني في الضعيفة (٢/٣٨١): رجاله ثقات، غير أن فيه ابن هبيرة، سيء الحفظ.

(٢) رواه أبو الشيخ الأصبغاني في أخلاق النبي (٣٨٠) عن الحسن بن عمار، عن الحكم ، عن مقدم، والحسن بن عمار، قال فيه أحمد: متروك. ينظر: الكامل في الضعفاء لابن عدي (٩٧/٣).

وقال فيه الحافظ في التلخيص (١/٤٠٩): «ضعف جداً».

وقال الألباني في الضعيفة (٢/٣٨١): إسناده واه.

(٣) رواه البيهقي (٣/٢٠٦)، عن هشام بن عمار، عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد، وعبد الرحمن بن سعد ضعيف، قال فيه يحيى بن معين: «ضعف». ينظر: تهذيب الكمال (١٧/١٣٢ - ١٣٣).

أجيب عنه بأنه ضعيف، فيه عبد الرحمن بن سعد ضعيف، كما بينا في الحاشية.

٥. عن ابن جرير، قال: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقُولُ عَلَى عَصَمًا إِذَا خَطَبَ؟ قَالَ: «نَعَمْ كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا اعْتِيَادًا»^(١).

أجيب عنه بأنه مرسل، من قول عطاء عن النبي ﷺ كما بينا في الحاشية.

٦. لأن ذلك أعنون له^(٢):

٧. لأن الاتكاء على العصا يأمن من العبث ومس اللحية عند قراءته للخطبة^(٣).

هذه هي أشهر أدلةهم.

وقال فيه الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٣٨٠ / ٢) : «في حديثه نكارة».

(١) رواه الشافعي في الأم (٥١١ / ٢)، والمسند (٢٨٢)، وعبد الزاق في مصنفه (١٨٣ / ٣)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٦١ / ٤)، قال الألباني في الضعيفة (٣٨١ / ٢): إسناده مرسل صحيح.

(٢) ينظر: المغني، لأبن قدامة (١٧٩ / ٣).

(٣) ينظر: البيان والتحصيل (٣٤١ / ١)، وموهاب الخليل، للخطاب الرعيني المالكي، طبعة: دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٢١ هـ، ١٩٩٢ م، (١٧٢ / ٢)، و القواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غانم النفراوي الأزهري المالكي، طبعة: دار الفكر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، (٢٦١ / ١).

القول الثاني: يكره.

القائلون به:

١. الحنفية^(١).

٢. اختيار ابن القيم^(٢).

٣. اختيار الشيخ الألباني^(٣).

٤. اختيار الشيخ العثيمين^(٤).

الأدلة:

١. لأنه في مقابلة السنة^(٥).

أجيب عنه بأنه ثبت في السنة الاعتماد على القوس والعصا كما تقدم.

(١) ينظر: المحيط البرهانى، لأبى المعالى برهان الدين البخارى الحنفى، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ، ٤ م، ٢٠٠٤م، (٧٥/٢)، وحاشية الطحطاوى، لأحمد بن محمد الطحطاوى الحنفى، تحقيق: محمد عبد العزيز الحالدى، طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧م، ص (٢٦٦).

(٢) ينظر: زاد المعاد فى هدى خير العباد، لابن قيم الجوزية، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، والشيخ عبد القادر الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧م، (٤١٥/١).

(٣) ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، للعلامة محمد ناصر الدين الألبانى، طبعة المعارف- الرياض، الطبعة الخامسة ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢م، (٣٨١/٢).

(٤) ينظر: الشرح الممتع، (٥/٦٣).

(٥) ينظر: حاشية الطحطاوى ص (٢٦٦).

قال الإمام الشافعي: «وبلغنا أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب اعتمد على عصا، وقد قيل: خطب معتمدا على عَزَّة، وعلى قوس، وكل ذلك اعتقاد»^(١).

وقال الإمام مالك: «وهو من أمر الناس القديم»^(٢).

٢. لأنَّه لا يحفظ عن النبي ﷺ بعد اتخاذ المنبر أنه كان يرقة بسيف ولا قوس ولا غيره.

أجيب عنه بأن الأحاديث وردت مطلقة، ولا دليل على هذا التفريق.

الترجح:

الراجح والله أعلم القول الأول القاضي باستحباب اعتماد الخطيب على عصا، أو قوس على المنبر.

التعليق:

١. لقوة أدلة القائلين بالاستحباب لا سيما حديث الحكم بن حزن الْكُلَّفِي .
٢. لعدم وجود دليل للقايلين بالكرابة.
٣. لأنَّه عمل الصحابة ﷺ والتابعين من بعدهم.



(١) الأم (٥١٠ / ٢).

(٢) المدونة (١) / (٢٣٦).



اختلاف أهل العلم في حكم اعتماد الخطيب على السيف في الخطبة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يستحب.

القائلون به:

١. المالكية^(١).

٢. الشافعية^(٢).

٣. الحنابلة^(٣).

عللوا به :

١. لأن الاعتماد على السيف فيه إشارة إلى أن هذا الدين قام بالسلاح^(٤)،

(١) ينظر: المدونة، للإمام مالك بن أنس، (١/٢٣٦)، والبيان والتحصيل، لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي، (١/٢٤٤).

(٢) ينظر: الأئم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، (٢/٥١١)، والمجموع، للإمام شرف الدين النووي، (٤/٢٧٨).

(٣) ينظر: المغني، لابن قدامة المقدسي، (٣/١٧٩).

(٤) ينظر: معنى المحتاج، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، طبعة: دار الكتب العلمية،

وفتح به^(١).

أجيب عنه بأنه جهل قبح من وجهين^(٢):

أحدهما: أن المحفوظ أنه **﴿توكأ على العصا وعلى القوس﴾**.

الثاني: أن الدين إنما قام بالوحى، وأما السيف فلم يتحقق أهل الضلال والشرك، ومدينة النبي ﷺ التي كان يخطب فيها إنما فتحت بالقرآن ولم تفتح بالسيف.

٢. لأن الاعتماد على السيف أمكن للخطيب^(٣).

القول الثاني: يسن في البلاد المفتوحة عنوة دون غيرها التي فتحت صلحا.

السائلون به:

الحنفية^(٤).

الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، (٥٥٧/١).

(١) ينظر: المبدع في شرح المقنع، لابن مفلح، طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، (١٦٤/٢).

(٢) ينظر: زاد المعاد، لابن قيم الجوزية (١٨٣/١).

(٣) ينظر: كشاف القناع عن متن الإقناع، للإمام منصور البهوي، تحقيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، طبعة: وزارة العدل، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢م، (٣٥٤/٣).

(٤) ينظر: المحيط البرهانى، لأبي المعالى برهان الدين البخارى الحنفى، (٧٥/٢)، وحاشية الطحطاوى، لأحمد بن محمد الطحطاوى الحنفى، ص (٢٦٦)، والبنایة شرح الهدایة، لبدر

عللوا بـ

١. لتخويف الحاضرين^(١).
٢. ليり الناس أن البلد فتحت بالسيف، فإذا رجعتم عن الإسلام، فذلك باق بأيدي المسلمين يقاتلونكم به حتى ترجعوا إلى الإسلام^(٢).

أجيب عن هذين التعليلين بأن الدين إنما قام بالوحى، وأما السيف فلمحْقِّ أهل الضلال والشرك^(٣).

القول الثالث: لا يشرع مطلقاً.

القائلون به:

١. ابن القيم^(٤).

٢. اختيار الشيخ الألباني^(٥).

الدين العيني، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، (٣/٦٣).

(١) ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غانم التفراوي الأزهري المالكي، (١/٢٦١).

(٢) ينظر: مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، لحسن بن علي الشرنبلاني المصري الحنفي، تحقيق: نعيم زرزور، طبعة: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، ص(١٩٦).

(٣) ينظر: زاد المعاد، لابن قيم الجوزية (١/١٨٣).

(٤) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، (١/٤١٥).

(٥) ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، (٢/٣٨١).

٣. اختيار الشيخ العثيمين^(١).

عللوا بـ :

لأنه لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه أعتمد على سيف^(٢).

الترجيح:

الراجح والله أعلم القول الثالث القاضي بأن اعتماد الخطيب على السيف أثناء الخطبة لا يشرع مطلقاً.

التعليق:

١. لعدم وجود دليل على مشروعيته، والعبادات مبنها على التوقف.

٢. لضعف أدلة القائلين بالقول الأول والثاني.



(١) ينظر: الشرح الممتع، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، (٥/٦٣).

(٢) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، (١/٤١٥).



أختلف العلماء القائلون باستحباب اعتماد الخطيب على العصا، أو القوس في اليد التي يمسك بها العصا، أو القوس على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يمسكه بيده اليمنى.

القائلون به: المالكية^(١).

عللوا بـ:

لئلا يبعث بيده في لحيته عند قراءته للخطبة، والغالب أن اليد اليمنى تستخدم لذلك^(٢).

القول الثاني: يمسكه بيده اليسرى.

القائلون به:

١. القاضي حسين والبغوي من الشافعية^(٣).

٢. ابن مفلح من الحنابلة^(٤).

(١) ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القررواني، لأحمد بن غانم التفراوي الأزهري المالكي، (٢٦١ / ١).

(٢) ينظر: السابق، (٢٦١ / ١).

(٣) ينظر: المجموع، للإمام شرف الدين النووي، (٤ / ٢٧٨).

عللوا به :

لم يذكروا تعليلاً للعصا والقوس، أما السييف، فقالوا: يسن أن يكون السييف في يده اليسرى كعادة من يريد الجهاد به^(٢).

القول الثالث: يمسكه بها شاء من يديه، والأخرى بحرف المنبر، أو يرسلها.

القائلون به:

١. الحنابلة^(٣).

٢. جمهور الشافعية^(٤).

عللوا به :

لم يذكروا تعليلاً لقوفهم.

الترجيح:

الراجح والله أعلم القول الأول القاضي بأن اعتماد الخطيب على العصا، أو القوس أثناء الخطب يكون باليد اليمنى.

(١) ينظر: الفروع، لابن مفلح، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، (٣/١٧٧).

(٢) ينظر: مغني المحتاج، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعى، (١/٥٥٧).

(٣) ينظر: الفروع، لابن مفلح، (٣/١٧٧)، والإنصاف مع المقنع والشرح الكبير، للمرداوى، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة: دار عالم الكتب - الرياض، ١٤٢٦ هـ، (٥/٢٠٠٥ م).

(٤) ينظر: المجموع، للإمام شرف الدين النووي، (٤/٢٧٨).

التعليق:

لما رُويَ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمُنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي طُهُورِهِ وَتَرْجُلِهِ وَتَنَعُّلِهِ»^(١).



(١) متفق عليه: رواه البخاري (٤٢٦)، واللفظ له، ومسلم (٢٦٨).

